فهم المساءلة في المنظمات : من وجهة النظر المؤسسية والبناء الاجتماعي

د. مصطفى محمد فوكله
استاذمساعد، قسم المحاسبة ، جامعة قاريونس
كلية الاقتصاد
د. أونكويتلوايل اوتاتا
قسم المحاسبة والتمويل ، جامعة بوتسوانا ،
كلية التجارة

يفترض الفكر التقليدي أن المساءلة في المنظمات الرسمية تظهر نتيجة قيام أحد الأطراف بتحويل الموارد الاقتصادية إلى طرف آخر. القضية الرئيسية لهذه الدراسة هي أن المساءلة لا يتم تحديدها في المنظمات وفق علاقات تعاقدية رسمية لكنها نتاج للبناء الاجتماعي للحقيقة وأن المساءلة يتم توجيهها إلى حد ما بناءً على عوامل ثقافية تتضمن بالإضافة إلى العامل الاقتصادي العوامل القانونية والاجتماعية والسياسية.

في هذه الدراسة تم استخدام منهجية دراسة الحالة لتجميع البيانات من حالتين دراستين إحداهما في بوتسوانا والأخرى في ليبيا. اعتمدت الدراسة على مفاهيم نظرية البناء الاجتماعي ونظرية المؤسسات لاعتقاد الباحثين بأنهما تساعدان على إبراز وفهم الدور الذي تلعبه الثقافة في عملية بناء المساءلة. تم تجميع بيانات الدراسة بشكل رئيسي من شركتين إحداها في بوتسوانا والأخرى في ليبيا بالإضافة إلى أمانة الصناعة في ليبيا عن طريق المقابلات الشخصية والملاحظة وفحص وتحليل عدد من المستندات والتقارير.

استنتجت الدراسة أن ملكية وتحويل الموارد الاقتصادية فقط لا يعتبر شرطاً أساسياً لوجود علاقات المساءلة بالإضافة إلى أن الأسباب الاقتصادية بمفردها لا تقدم شرحاً لجميع أوجه عملية المساءلة نظراً لوجود أسباب أخرى مستمدة من العوامل الثقافية والتي تقدم شرحاً لعملية بناء المساءلة.

بينت هذه الدراسة أنه بالإضافة إلى الفكر التقليدي ، فإن نماذج وتصرفات المنظمات للمسألة تتأثر وتعكس علاقات السلطة الموجودة أصلا في البيئة الاجتماعية للمجتمع بشكل عام. علاقات السلطة الموجودة في المجتمع تتأثر بالاعتبارات الثقافية والدينية والتي تعتبر بدورها بناءات اجتماعية للحقيقة تنبعث من القيم الراسخة في المعتقدات والأحداث الماضية. بينت الدراسة أيضاً أنه في البيئات التي تتميز بقوة المعتقدات والقيم الاجتماعية فإن عملية ومراحل المساءلة في المنظمات الرسمية من المحتمل أن تتأثر كثيراً بالقيم والمعتقدات الراسخة في البيئة الاجتماعية في المجتمع بشكل عام.